وكيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة يزور مصر

■ ،،صنعاء/ سبأ

توجه إلى جمهورية مصر العربية أمس وكيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الدكتور منصور البطاني في زيارة رسمية تستغرق عدة أيام.

وأوضح البطاني في تصريح لـ«سبأ» أن الزيارة تهدف إلى التعرف على التجربة المصرية في مجال مناقشة الحسابات الختامية والاستفادة من علاقة مجلس الشعب بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بجمهورية مصر العربية في هذا المجال.

تصدير ٣٣٠٠ طن من المنتجات الوطنية

■ ،،عدن/سبأ

تم أمس عبر أرصفة المعلا ميناء عدن تصدير ثلاثة آلاف و٣٠٠ طن من نخالة القمح إلى مدينة الاسكندرية .

وبينت إحصائية للنشاط الملاحي اليومي لميناء عدن حصلت وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منها بأنه تم تفريغ ١٦ ألفا و ٥٠٠ طن من مادة الاسمنت، بالإضافة إلى معدات فنية متنوعة لعدد من المشاريع الاستثمارية والصناعية الجاري العمل فيها حاليا بمحافظة عدن .

الجدير بالذكر أن صادرات اليمن من نخالة القمح خلال شهر نوفمبر المنصرم بلغت ٣٦ ألفا و٤٣٨ طناً بقيمة مالية بلغت ١٢٠مليونا و٩٣٠ ألف ريال.

فن التعامل مع الجمهور.. في دورة تدريبية اليوم بعدن

■ ،،الثورة/عبدالباسط النوعة

تبدأ اليوم بعدن الدورة التدريبية في مجال "فن التعامل مع الجمهور" تنظمها وزارة السياحة بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتستهدف الدورة التي يفتتحها الأخ عمر بابلغيث وكيل وزارة السياحة لقطاع التنمية السياحة ٢٤ متدرباً من موظفي مكتب السياحة بعدن وتستمر أربعة أيام.

وفي تصريح لـ"الثورة" أوضح الأخ جمال ناصر سودة مدير عام الموارد البشرية بوزارة السياحة أن هذه الدورة تأتي في إطار البرنامج التدريبي الذي تنفذه الوزارة سواء لكوادرها أو العاملين بالقطاع السياحي وبما يتطلبه العمل السياحي من جهود يضطلع بها الكادر بهدف تطوير العمل والارتقاء به.

مؤكداً على الخصوصية التي تمتاز بها عدن بالنسبة للقطاع السياحي بعد المكانة المرموقة التي ظهرت بها خلال خليجي عشرين.

وفي ذات السياق افتتح الأخ عبده الصنوي وكيل وزارة السياحة المساعد لقطاع التنمية السياحية مساء أمس بصنعاء الدورة التدريبية في مجال الإرشاد السياحي لعدد ١٥ متدرباً من المرشدين السياحيين اليمنيين وتستمر عشرين يوماً.

رئيس مصلحة الضرائب: قانون ضريبة المبيعات نافذ من يوليو الماضي

■ قال أحمد أحمد غالب رئيس مصلحة الضرائب أن قانون ضريبة المبيعات نافذ وقد تم تطبيقه منذ يوليو ٢٠١٠م بكامل آلياته، موضحا أن ما تناولته بعض الصحف والمواقع الاليكترونية عن تطبيق القانون من بداية العام المقبل على لسانه فيه لبس كبير وأن ما قاله خلال الندوة التي نظمتها مصلحة الضرائب مع الغرفة التجارية والصناعية بذمار أن قانون ضريبة الدخل هو الذي سيبدأ تطبيقه من بداية العام المقبل وليس قانون ضريبة المبيعات.

وأوضح في تصريح نقله موقع «سبتمبر نت» إن قانون ضريبة الدخل سيبدأ تطبيقه من ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ م فيما يتعلق بالأرباح الصناعية والتجارية ومن ١ يناير ٢٠١١م بالضرائب الخاصة بالمرتبات والأجور وبقية الضرائب الأخرى.

وذكر أحمد غالب أن قانون الضريبة العامة على المبيعات يطبق بشكل جيد في كافة المحافظات وأن كافة التجار ورجال الأعمال والبيوت التجارية تبدي تعاوناً وتجاوباً مع المصلحة باستثناء قلة من التجار في أمانة العاصمة يعملون على الشوشرة والتحريض على القانون.

مبيناً أن اللجنة المشكلة من قبل فخامة رئيس الجمهورية توصلت إلى ضرورة الانصياع لأحكام القانون والسير في تنفيذ الاتفاق الموقع بين مصلحة الضرائب وغرفة الأمانة، كون الاتفاق استوعب كافة الملاحظات والمخاوف التي يتذرع بها المعارضون لتطبيق القانون، وأن اللجنة خلصت إلى أن ما يريده المعارضون للقانون هو خارج إطار المنطق والقانون والمصلحة والوطنية.

■ أحمد أحمد غالب

وعن إيقاف الأرقام الضريبية لبعض التجار، قال رئيس مصلحة الضرائب أن المصلحة وبعد الدعوات المتكررة والإعلانات والفرص التي أتاحتها بموجب الاتفاقات وكذا توجيه الرسائل الشخصية للمتخلفين بضرورة تقديم إقراراتهم الضريبية قامت بإيقاف الأرقام الضريبية للمتخلفين والمخالفين لأحكام القانون، مؤكدا أن أي إنسان يلتزم بتقديم إقراراته الضريبية وأحكام القانون ستتعامل معه المصلحة بمرونة أما من لم يلتزم بأحكام القانون فسوف يطبق عليه القانون بصرامة.

مضيفا أن المصلحة استنفدت كل الوسائل واضطرت لاتخاذ إجراءات قانونية بدء بإيقاف الأرقام الضريبية وصولا إلى الإجراءات الخاصة بإحالة المتخلفين والمحرضين على تطبيق القانون إلى النيابة.

وكشف عن إحالة التجار المحرضين على تطبيق القانون إلى النيابة الجزائية بتوقيع مشترك من قبل وزير المالية ووزير الشئون القانونية.

وسخر أحمد غالب من القول بأن إيقاف الأرقام الضريبية غير قانوني، وقال أن هذا حق مكفول للمصلحة بموجب القانون ويطبق ضد المخالفين لأحكام القانون، وقال إن الإجراء غير القانوني هو رفض دفع الضرائب المقرة قانونا وكذا التحريض ضد القانون.

مضيفا: إن مصلحة الضرائب حريصة على تطبيق القانون والمصلحة الوطنية.

واستغرب احمد غالب من القول بأن تطبيق قانون ضريبة المبيعات سيضر بالاستثمار والاقتصاد الوطني وقال إن تطبيق القانون سيضر بالمهربين والمتهربين من دفع الضرائب القانونية فقط وليس الاستثمار لأن الاستثمار يبحث عن قانون ونظام، لكن من يريد العمل خارج المنظومة القانونية ويتعامل بغير أحكام القانون هو من يضر بالاستثمار.

مشيرا إلى أن قلة من تجار الأمانة هم من يتبنون معارضة القانون بينما لدى المصلحة شهادات من جميع غرف الجمهورية وكبار التجار والبيوت التجارية التي باركت تطبيق القانون وتؤكد بان منظومة القوانين الضريبية هي أفضل منظومات القوانين في العالم.

وبين أحمد غالب أن الأرقام الضريبية هي عقد بين مصلحة الضرائب والتاجر بأن يمارس التجار النشاط التجاري وفقا لأحكام القانون وأنه سيلتزم بتقديم الإقرارات الضريبية وتوفير المعلومات لمصلحة الضرائب وتنفيذ كافة الأحكام الواردة في القوانين الضريبية ما لم فمن حق مصلحة الضرائب أن تسحب هذا الرقم.

وقال: إذا كان هناك أي تعسف من قبل مصلحة الضرائب فالقضاء ملجأ الجميع.

ولفت بأن إيقاف الأرقام الضريبية يتم بحسب المتأخرات لدى المكلفين وأن عمليات الإيقاف تبدأ بأكبر المتخلفين الذين لديهم مبالغ هائلة ورفضوا سدادها للمصلحة.

موضحا أن المبالغ المالية المحتجزة لدى التجار المتخلفين هي ضرائب تم تحصيلها من المواطنين وأن احتجازها لديهم هي جريمة اختلاس لأنها ضرائب عامة أخذت من المواطنين.

وجدد رئيس مصلحة الضرائب التأكيد بأن قرار تطبيق قانون ضريبة المبيعات تم اتخاذه من أعلى المستويات في الدولة وأن تطبيق القانون يعد مصلحة وطنية عليا.

وقال" من يتهرب اليوم سيأتي غدا لدفع الضريبة المستحقة قانونا مع المتأخرات ومن يعتقد أنه فوق القانون فهو واهم ".

رأي اقتصادي

الاستثمارات في الأسهم

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ ،،تسجل أسعار الأسهم أعلى مستويات لها وتحقق عوائد عالية للمساهمين، وخير دليل ما قامت بتوزيعه شركة الاتصالات والبنك اليمني للإنشاء والتعمير خلال الأعوام الماضية وحتى العام الماضي والحالي، بينما سجلت الأسهم الإقليمية والعالمية أسوأ أداء لها وتراجعاً، في حين انخفضت معدلات الفوائد على العملات الرئيسية إلى ادنى مستوى لها منذ منتصف سبتمبر ٢٠٠٨م وحتى يومنا هذا، كما ان للأزمة اليونانية والإيرلندية التي حدثت عام ٢٠١٠م، عظيم الأثر على اقتصاديات الاتحاد الأوروبي وعلى الانخفاض في أسواق الأسهم شاملاً، حيث انخفضت المؤشرات في «دو جونز» و«ناسداك» في الولايات المتحدة الأمريكية، ومؤشر «نيكاي» في اليابان، و«فوتسي» البريطاني، و«كاك» الفرنسي، و«داكس» الألماني وبنسب متفاوتة وصلت إلى الإفلاس.

وفي المقابل حققت الأسواق الناشئة مكاسب كبيرة، كما سجلت بعض الاستثمارات التقليدية مردوداً عالياً، كالذهب الذي ارتفع سعره إلى (١٣٩٠) دولاراً امريكياً للأوقية أو للأونصة الواحدة، وفي بلادنا سجل القطاع التجاري والسكني نمواً كبيراً، بل كانت ولا تزال العقارات الأعلى مردوداً وتبقى الأسهم في المؤسسات المالية والمصرفية والصناعية والاتصالية اليمنية الأفضل أداءً بين كافة الاستثمارات، وهذا ما يبرر بدوره أهمية الفترة الزمنية التي يتطلع إليها المستثمر لتوظيف أمواله، حيث تختلف الصورة كثيراً بين المدى القصير والأفق المتوسط والطويل الأجل، لذلك فإن الأداء في الماضي القريب أو البعيد لا يدل بالضرورة على الأداء المستقبلي في أي من المجالات، ويضاف إلى ذلك أسعار الأسهم أو الاستثمارات الأخرى، كذلك فإن مخاطر الاستثمار منذ منتصف سبتمبر ٢٠٠٨م تبدو اكبر كثيراً مما كانت عليه من سابق، خاصةً وان الأزمة تتابعت حتى وصلت إلى الاتحاد الأوروبي، وزادت حدتها في ضوء تراجع النمو الاقتصادي العالمي وتزايد احتمالات الركود والأزمات المالية وارتفاع عجز الموازنات وهبوط سعر الدولار المستمر، وعليه يبدو ان الاستثمارات بجميع أشكالها ومسمياتها وأنواعها ينبغي أن تأخذ في الاعتبار كافة العوامل، مبنية على خيارات واضحة بالنسبة لدرجة المخاطرة المتوخاة والمرجوة.

في دورة تدريبية بصنعاء:

التأكيد على تعزيز المناصرة لشفافية الموازنة العامة للدولة

■ الثورة/ حسن شرف الدين

نظمت مؤسسة برامج التنمية الثقافية أمس بصنعاء دورة تدريبية حول مشروع "تعزيز المناصرة لشفافية الموازنة العامة للدولة وفق المعايير الدولية للموازنات المفتوحة" والذي ينفذ في خمس محافظات "صنعاء، عدن، الحديدة، عمران، حضرموت" خلال خمسة أشهر (سبتمبر ٢٠١٠م حتى يناير ٢٠١١م) وبتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي افتتاح الدورة أكد وكيل أول محافظة صنعاء عبدالله محسن ضبعان أهمية إقامة الدورات التدريبية التي تهدف إلى تعزيز الشفافية.. مشيرا إلى ضرورة العمل على ترسيخ مبدأ الشفافية في العمل الإداري والمالي بما في ذلك الشفافية في الموازنة العامة للدولة وإتاحة المعلومات لجميع الجهات بما فيهم الأفراد.

ودعا الوكيل ضبعان المشاركين إلى الإلتزام والاستفادة من هذه الدورة التي تساعد على صقل مهاراتهم الإدارية وتعزز لديهم ثقافة الشفافية الشبه غائبة عن المؤسسات والهيئات المختلفة.

من جانبه ألقى المدير التنفيذي لمشروع تعزيز المناصرة لشفافية الموازنة العامة للدولة وفق المعايير الدولية للموازنات المفتوحة يحيى حسين الشرقي كلمة تحدث فيها عن المشروع حول المشروع، مشيرا إلى أن مشروع الموازنة العامة هو أداة السياسة الأكثر أهمية بيد الحكومة، ففيه تعرض الطرق لزيادة الإيرادات في خطط الحكومة وأين تخصص هذه الأموال بما يؤدي لتحقيق سياسة الحكومة.

كما ألقت منسقة البرنامج انتصار الشوافي ومسئولة النوع الاجتماعي بمؤسسة برامج التنمية الثقافية كلمتين تطرقتا فيهما إلى أهداف المؤسسة وأهداف المشروع.. وأشارتا إلى أن الهدف من المشروع تسليط الضوء على تقييم مستوى الشفافية في اليمن في التقرير الدولي "مؤشر شفافية الموازنة العامة « OBI» الصادر عن منظمة "شراكة الموازنة الدولية « IBP» للفت الأنظار لأهمية الشفافية عبر عقد اجتماعات تشاورية مع المسئولين وصناع القرار في الجهات ذات العلاقة في الحكومة والمحافظات الخمس المستهدفة (صنعاء، عدن، حضرموت، الحديدة، عدن).. وأضافتا أن المشروع يأتي في إطار برنامج المؤسسة ضمن برنامج الإدارة الرشيدة.

تصوير/ فؤاد الحرازي

الموافقة على جدولة مديونية كهرباء عتق لشركة النفط اليمنية

■ شبوة/سبأ

أكد محافظ شبوة الدكتور علي حسن الأحمدي على توصل السلطة المحلية بالمحافظة لاتفاق نهائي مع شركة النفط اليمنية بشأن جدولة مديونيتها الكبيرة على محطة كهرباء عتق والتي تتجاوز المائتي مليون ريال.

وأشار المحافظ الأحمدي لدى ترؤسه أمس اجتماعا للمكتب التنفيذي بالمحافظة إلى أن هذا الإجراء سيكفل ضمان عدم انقطاع مادة الديزل عن المحطة.. مستعرضا ابرز النتائج التي تمخضت عنها لقاءاته الأخيرة مع كل من نائبي رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية ووزير التخطيط والتعاون الدولي ووزراء المالية والأشغال العامة والكهرباء والتدريب المهني.

وأكد أن هذه اللقاءات افضت إلى الاتفاق على انزال مناقصة عاجلة لتزويد محطة كهرباء عتق بوحدة توليد جديدة بقوة خمس ميجا وات بالإضافة إلى انزال لجنة فنية متخصصة تشرف على استكمال أعمال التشطيبات الفنية والهندسية على وحدة التوليد الجديدة بالمحطة والتي من المتوقع دخولها الخدمة خلال الشهرين القادمين.

وأوضح انه تم الاتفاق مع قيادة الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال على توفير الطاقة الكهربائية لمديرية رضوم من مشروع الغاز المسال في بالحاف وإقامة محطة توليد غازية في مدينة عزان تغذي احتياجات المواطنين من الطاقة في بقية مناطق المديريات.

وأشار محافظ شبوة إلى انه تم كذلك وضع حزمة من المعالجات للأعمال المتعثرة في خمسة وعشرين مشروعا اسفلتي جديد بالمحافظة.. إضافة إلى إنجاز دراسة جدوى لإقامة كلية للمجتمع وإقامة معهدين لتدريب المهني والفني بالمحافظة.

وناقش المكتب مجموعة من التقارير المرتبطة بالنشاط العام لكل من مكاتب صندوق الرعاية الاجتماعية وصندوق النظافة والتحسين وفرع الهيئة العامة لحماية البيئة.

وأقر تنفيذي شبوة خطة عمل لكافة مكاتب الوحدات الإدارية بالمحافظة للعام القادم ووضع تقييم شامل لعمل القيادات الإدارية خلال العام الجاري.. مؤكداً على ضرورة التقييم الدوري للاثر البيئي للمشروعات الاستثمارية بالمحافظة.

واوصى مجلس الوزراء بضرورة تزويد صندوق النظافة بحصته من الدعم المركزي للنصف الثالث من العام الجاري مع تأكيده على أهمية تحسين الموارد المحلية للصندوق واستيفاء تحصيل جميع أنواع الرسوم المالية على الأسواق العامة بالمحافظة وإعطاء المزيد من الاهتمام والمتابعة الدورية لمخرجات الصرف الصحي بمدينة عتق.